جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

***

المقياس: الإستراتيجية والأمن الدولي

السنة: الثانية (2) ماستر علوم سياسية، السداسي الثالث (3)

الفئة المستهدفة: طلبة الماستر علوم سياسية، إستراتيجية وعلاقات دولية

الحجم الساعي الأسبوعي: أربع ساعات ونصف (4,5)

إعداد الدكتور: فاتح النور رحموني (أستاذ محاضر قسم "أ")

عنوان الدرس: **المفاهيم الأساسية للأمن الدولي**

أهداف الدرس:

- التعريف بأهم المفاهيم المفتاحية للأمن الدولي .

- اكتشاف المفاهيم الجديدة التي أصبحت ضمن جوهر السياسة الدولية وكيف تحولت الى مسائل أمنية بعدما كانت في السابق قضايا هامشية.

- تحديد العلاقة بين هذه المفاهيم الأساسية وفهم أسباب ترابطها وتعقيدها.

- تحديد دور هذه المفاهيم في بناء الأمن الدولي.

ملخص الدرس:

يتضمن الدرس بالشرح والتحليل مجموعة من المفاهيم الأساسية للأمن الدولي، ويعتبر في هذا الإطار مفهوم الحرب من بين أهم المفاهيم التقليدية التي ارتبطت بالأمن الدولي، غير ان هذا المفهوم تطور مع تطور مفهوم الحرب وتطور مفهوم الأمن أيضا، فقد كانت الحرب تعبر عن استخدام الوسائل العسكرية فقط، غير ان عالم اليوم يعرف أنواع عديدة من أنواع الحروب، كالحروب الاقتصادية والحروب الاستباقية والحروب الإعلامية، والحروب الالكترونية، والحرب العادلة والحرب الناعمة وغيرها.

كما أصبحت بعض المفاهيم والقضايا في عالم اليوم أمنية بامتياز وتعتبر في جوهر السياسة الدولية وتهديدات أساسية للأمن الدولي، على غرار الإرهاب الدولي، الذي انتقل من الحدود المحلية الى العالمية وأصبح في جدول أولويات السياسات الأمنية للدول، كما أصبحت المجازر والإبادة الجماعية بعد نهاية الحرب الباردة أيضا من بين أهم التهديدات الأمنية ، الى

جانب الأمراض العابرة للحدود، وهي كلها تهديدات تمس بالمفهوم الأبرز الذي أصبح جوهر الأمن الدولي، وهو **مفهوم الأمن الإنساني** الذي أصبح محور اهتمام المنظمات الدولية ومطلب اساسي للمجتمع الدولي يرتبط بالتنمية الشاملة، وهو ما يعبر على أن الأمن الدولي أصبح يكتسي طابع تنموي بعيد جدا عن المفهوم التقليدي الأحادي.

مضمون الدرس:

01/ الحرب : هي ظاهرة اجتماعية وسياسية معقدة، وهي أعلى درجات غياب الأمن، ووصفها Robert J. McMahon تعبيرا بأنها "الصراع الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية".[1] وتعتبر أحد الوسائل الرئيسية للسياسة الخارجية، وتعرف تقليديا باستخدام القوة والوسائل العسكرية، غير أن استخدام مصطلح الحرب توسع الى العديد من المجالات الأخرى، كالحرب الباردة، الحرب الأهلية، الحرب الشاملة، الحرب الاقتصادية، الحرب النفسية، الحرب الاستباقية، الحرب المركبة، حرب الاحباط الحرب الالكترونية، الحرب الاعلامية، الحرب العادلة، الحرب الناعمة... الخ. هناك من يعتبر الحرب ملازمة للسياسة العالمية، لا يمكن أن تزول من سياسات الدول، فهي مرتبطة بمعضلة الأمن التي لا يمكن التخلص منها حسب جون هرتز John Herz.[2] وتعتبر حسب الواقعيين الحالة الطبيعية في النظام الدولي، فهي أعلى درجات التوتر في الصراع الدولي الذي هو حالة دائمة تطبع العلاقات بين الدول، في حين أنها حالة مرضية عند اللبراليين تسود عند فشل الفواعل فوق الدولة في تحجيم وردع سلوكيات هذه الاخيرة، أما بالنسبة للبنائيين والنقديين فهي ناتجة عن الفوضى الدولية وسيطرة الأفكار السلبية لدى الأفراد والجماعات، فهي انعكاس لصورة المجتمع الغير عقلانية.

وأحدث استخدامات مصطلح الحرب، كان **الحرب الناعمة**، حيث عرفها **جوزيف ناي** (Joseph Nye) - القوة الناعمة/اللينة المستخدمة في الحرب الناعمة بأنها **"القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع المال..."**.[3] وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة دون الاضطرار الى الاستعمال المفرط للوسائل العسكرية- الصلبة.أما نظرية **الحرب العادلة** Just War Theory فهي تركز على وضع الضوابط والقيود الإنسانية على سلوكيات الفواعل عند اللجوء الى الحرب (بما أنه لا يمكن تفاديها نهائيا). فهي ترتكز على وضع مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية النابعة من الفلسفات والشرائع الدينية والمعايير القانونية القائمة على الاجماع الدولي العام، ومن خلالها تحدد الوسائل والغايات المناسبة الاستخدام العنف في هذه

[1] - روبرت جيه ماكمان، **الحرب الباردة**، ترجمة: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتعليم والثقافة ، ط1، 2014 ص 11.
[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 418.
[3] - جوزيف ناي، **القوة الناعمة - وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، تر: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007 ص 12.

الحرب العادلة.[1] ومنه جاءت نظرية الحرب العادلة كجزء من الاتجاه المعياري في تحليل العلاقات الدولية، حتى تكون وسيلة لبناء الأمن وليس فقدانه، وتتطلب هذه الحرب شروط وضوابط أهمها:[2] الشرعية الدولية، القصد الصحيح، القضية العادلة، الأدوات الملائمة، الاحتمالات المعقولة، الملاذ الأخير، التمييز الواضح.

02/ الارهاب : هو ظاهرة انسانية شديدة التعقيد، فهي من أكبر التهديدات للأمن الانساني على مر التاريخ، ويعرف مفهوم الارهاب جدلا كبيرا، فلا يوجد اتفاق حول تعريف موحد له، بل أن العديد من التعريفات الشائعة تصل الى حد التناقض، فما تعتبره بعض الدول ارهابا تعتبره دول أخرى دفاعا شرعيا أو جهادا، لذا لا تزال هذه الظاهرة تُواجه بسياسات فوضوية غير متكاملة، وقد تتسبب هذه السياسات في حد ذاتها في زيادة رقعة وشدة انتشار الارهاب حاضرا ومستقبلا، كما أن العديد من الدول متورطة في تمويل الارهاب أو توظيفه لصالحها في اطار الصراع الدولي (ما يعرف بالحرب بالوكالة)، مثلما حدث في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالإرهاب يعتبر نشاطاً موجهاً وعنفاً منظّماً يهدف الى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس، وذلك من خلال زعزعت استقرار السلطة السياسية وإسقاطها أو إجبارها على تغيير مواقفها وسياساتها تجاه قضايا معينة، وهو فاعل مهم في الصراع السياسي ومُهدد حقيقي للأمن المجتمعي، له قدرة كبيرة على الإخلال بنظام النسق الاجتماعي، واستقرار الهيكل المؤسساتي والبناء الاقتصادي للدولة، فقد اعتبره البعض بديلا للحروب التقليدية. في سنة 2014 حددت سبعة قوائم (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، إنجلترا، أستراليا، روسيا، كندا، الهند)، تضم 135 جماعة وتنظيم ارهابي في جميع قارات العالم، منتشرة على أكثر من 43 دولة، أكثر 85 % من هذه التنظيمات تأخذ طابعا دينيا.[3] غير أنه لا يمكن في الحقيقة الفصل بصفة حاسمة بين الجماعات والتنظيمات الارهابية وغيرها من جماعات المقاومة والدفاع الشرعي، فهناك العديد من الاشكالات النظرية والاعتبارات السياسية والايديولوجية التي تقف عائقا أمام ذلك، وهو ما يعتبر في النهاية عائقا في احصائها أو وضع سياسات دولية مشتركة لمحاربتها. ويصنف الارهاب الى ثلاث أنواع رئيسية: ارهاب التنظيمات والجماعات ذات الطابع الديني، ارهاب الدولة، ارهاب الحركات الانفصالية.أما أشكالها فقد ظهرت في العقود الأخيرة صور وأشكال جديدة من الجرائم الارهابية، ومن أهمها الاغتيالات السياسية، عمليات اختطاف الطائرات، احتجاز الرهائن، الهجومات الانتحارية بواسطة الأحزمة الناسفة أو السيارات المفخخة وغيرها.

---

[1] - Michael Walzer, **Just and Unjust Warss- Moral Argument with Historical Illustrations**, New York, BasicBooks, 4th ed. 2006, p 43-45.

[2] - Jacques Ellul, **Violence - Reflections from a Christian Perspective**, Trans. By Cecelia G.Kings, New York,The Seabury Press, 1969, P 5-8.

[3] - محمد عبد السلام، **"خريطة التنظيمات الارهابية في العالم – الارهاب لا دين له ولا وطن له"**، متوفر على الرابط http://www.dostor.org/719907 تاريخ الدخول الى الموقع: 2017/08/01.

03/ المجازر والابادة الجماعية : الابادة الجماعية هي الاعتداء على حياة مجموعات بشرية بأكملها، وهناك ثلاث أنواع من الابادة جسدية وبيولوجية ومعنوية، ويكون هذا الاعتداء الاعتبارات عرقية أو دينية أو اثنية أو قومية، فهي من أبرز مهددات الأمن في العقود الأخيرة، وتعتبر عمليات التطهير العرقي من أهم صور الابادة الجماعية التي عرفها التاريخ، وظهر استخدام هذا المفهوم مع المفكر البولندي رافائيل ليمكين Raphael Lemkine سنة 1944 بعد المجازر التي نفذها النازيين الألمان ضد اليهود، حيث كانت تعرف قبل هذا التاريخ بمصطلح القتل الجماعي، وأخذت هذه الجريمة طابع الشرعية الدولية (التجريم الدولي) مع اتفاقية الابادة الجماعية بتاريخ: 1948/12/09. رغم عدم مصادقة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وعرفت هذه الاتفاقية جريمة الابادة الجماعية في مادتها الثانية [1] بأنها تعني الأفعال المرتكبة قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، وتأخذ جريمة الابادة الجماعية مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الجرائم المهددة للأمن البشري وهي: الطبيعة الدولية، الصفة غير السياسية، المسؤولية الفردية، عدم التقادم.

04/ الأمن الانساني : ظهر مفهوم الأمن الانساني بقوة في منتصف التسعينات، وذلك اثر التغيرات الجوهرية التي حدثت في النظام الدولي، كظهور مشكلات أمنية جديدة مرتبطة بالحياة اليومية للأشخاص أكثر منها مشكلات دولية، فقد شهد عقد التسعينات العديد من الصراعات الحادة التي أخذت طابع الصراعات الداخلية بنسبة 95 % وكان ضحاياها مدنيين بنسبة 90 % ، وارتبطت هذه المشكلات الأمنية بقضايا الصراع السياسي والقمع الاجتماعي والفقر والأمراض والبطالة والارهاب والتلوث والجريمة المنظمة وغيرها. ومنه أصبح مفهوم الأمن الانساني مرتبط بالتنمية الشاملة للدولة، وهو ما أكده اعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 128/14 الصادر بتاريخ 1986/12/04، على أنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف الى التحسين المستمر لرفاهية الأفراد.[2] وحدد تقرير الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1999 مفهوم الأمن الانساني وربطه بالواقع الدولي بـــالوصف التالي "رغم ما تقدمه العولمة من خدمات للتقدم والحرية ... فإنها تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21، هذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء".[3] وحدد هذه المخاطر في: عدم الاستقرار المالي، عدم استقرار الدخل، غياب الأمان الصحي، غياب الأمان الثقافي ، غياب الأمن الشخصي، غياب الأمن البيئي، غياب الأمن السياسي والاجتماعي.

---

[1] - نص اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها – 1948/12/09 متوفر على الرابط https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62sgrn.htm

[2] - يوسف بن عودة، **"علاقة التنمية الدولية بحقوق الانســـان"**، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2016 ص 02.

[3] - Human Development Report 1999, Published For the United Nation Development Programme (UNDP), New York , Oxford University Press 1999.

ومنه فمكونات الأمن الانساني متكاملة ويتوقف كل منها عن الآخر، فلا يمكن تحقيق الأمن الدولي الا من خلال تحقيق أمن الانسان في كل مكان، وحمايته من تسلط الدولة أولا ومن فشل مؤسساتها في تحقيق التنمية، فالدولة في حد ذاتها قد تكون أكبر مهدد للأمن الانساني من خلال بعض السياسات التي قد تعتمدها مثل:

- العنف المؤسساتي (تسريح العمال، رفع الضرائب، ...).
- تنفيذ القوانين بإجراءات بوليسية (المبالغة في ممارسة سياسات الاكراه).
- الصراع السياسي من أجل السلطة (ممارسة العنف من طرف الفواعل السياسية).
- انعكاسات السياسة الخارجية المتبعة (الدخول في نزاعات).
- فشل السياسات والمخططات التنموية الغير مدروسة أو المستوردة.
- قمع الحريات الأساسية الفردية والجماعية (خاصة حرية الاعلام).

فمقاربة الأمن الانساني ترتكز على صون حياة وكرامة الانسان المادية والمعنوية، وهي لا تلغي أمن الدولة، وانما تحول نقطة التركيز من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، لأن هذا الأخير يعبر عن الأمن الشامل الذي يجمع بين مسألة حقوق الانسان والتنمية الانسانية المستديمة الديمقراطية التشاركية، ومنه فهو يقوم على ثلاثة شروط أساسية يتعين على الدولة الاضطلاع بها وهي: **أنسنة التنمية، دمقرطة الحياة العامة، تجسيد استقلالية القضاء.**

05/ التحديات الأمنية الجديدة :

أ- الفقر : لقد أصبح الفقر من أكبر التهديدات الأمنية للأمن الانساني في بداية القرن الواحد والعشرين، حيث يموت سنويا ما يقارب 15 مليون نسمة نتيجة الجوع وسوء التغذية في افريقيا وآسيا، وهو الآن من أهم التحديات التي تواجهها البشرية، فقد أشارت الاحصائيات الى أن عدد الفقراء في العالم تجاوز 3 مليارات نسمة أي في حدود 50 % من سكان العالم، وهم من يعيشون على 2 دولار لليوم. وحوالي 15 % (أي 1 مليار /ن)من هؤلاء يدخلون في دائرة الفقر المدقع وهم من يعيشون على أقل من 1.25 دولار لليوم.[1] ويرتبط الفقر عموما بالعجز عن تحقيق الحاجيات الأساسية، وهو حالة من الحرمان وانخفاض استهلاك الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي وقلة المدخرات، فهي مشكلة اقتصادية تأخذ أبعادا انسانية واجتماعية، وقد أصبحت جزءا مهما من تحقيق الأمن بمفهومه الواسع.

ب- الأمراض والأوبئة العابرة للحدود : أصبحت الأمراض والأوبئة المتنقلة أيضا من أكبر تهديدات الأمن الانساني في العقود الأخيرة (رغم وجودها منذ القدم)، ويتحول المرض الى وباء اذا اتسعت رقعة انتشاره وعجزت السلطات عن الحد من انتشاره، ومنه فهو مرتبط بالأمراض والفيروسات المعدية والمتنقلة بين البشر التي يصعب التصدي لها نتيجة سرعة انتشارها، ومعظم الأمراض التي تظهر في الحيوانات تنتقل الى الانسان، فحولي

[1] - Marcio Cruz, James Foster, **Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity: Progress and Policies**, Development Economics World Bank Group. October 2015, p 05.

75 % من الأمراض المتنقلة التي تصيب الانسان مصدرها الحيوان خاصة البعوض والحشرات والطيور التي تعيش في الأماكن الدافئة عالية الحرارة والرطوبة، ومعظم هذه الأمراض تتحول الى أوبئة خطيرة جداً أو قاتلة في الغالب، ومن أهم الأوبئة التي شهدتها بداية القرن الواحد والعشرين أنفلونزا الطيور (H1 N1 – H7 N9)، أنفلونزا الخنازير، جنون البقر، وباء كورونا وغيرها، أما في القرن العشرين فقد قتلت الأوبئة ملايين البشر، فقد قتل الجذام في الستينات حوالي 10 مليون، ويقتل السل سنويا حوالي 2 مليون.
وهناك ثلاث أنواع أو درجات من الأمراض الوبائية:

*** الأمراض الوبائية ذات الأهمية الاستراتيجية.**
*** الأمراض حديثة النشوء أو حديثة الظهور.**
*** أمراض أقل خطورة تتطلب المتابعة.**

ت- الاحتباس الحراري والتلوث البيئي:

ظاهرة الاحتباس الحراري مرتبطة بتراكم افرازات الهواء الملوث (مثل أكسيد الكربون) في الجو، فيشكل طبقة من الغلاف تحيط بالأرض وتمنع الحرارة المنبعثة منها من التبدد في المحيط الخارجي، فتخلق حالة من الاحتباس الحراري ملتصقة بالأرض تزيد من حرارتها، وتتسبب هذه الظاهرة في العديد من المخاطر مثل: زيادة ذوبان الجليد القطبي مما يتسبب في زيادة مياه المحيطات والبحار واختفاء مناطق من اليابسة. اتساع ثقب الأوزون نتيجة الغازات السامة والكربون الهيدروجين والكلورين والفلورين والبرومين.[1] الناتجة عن غازات أجهزة التبريد والمبيدات والرصاص الموجود في البنزين، مما يهدد الغلاف الجوي الذي يحمي الأرض من أشعة الشمس.زيادة نسبة التبخر التي ترتفع معها نسبة الأعاصير والفيضانات. زيادة ظاهرة التصحر وارتفاع عدد الحرائق. تقلص المساحات الصالحة للزراعة ونقص خصوبتها نتيجة زيادة نسبة تلوث المياه والهواء.

بدأ الاهتمام بقضايا البيئة بشكل جدي في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، وذلك في اطار الأمم المتحدة "مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان".[2] وتلته قمة الأرض سنة 1989 لمتابعة مدى تنفيذ هذا المؤتمر، وأقر ستة وعشرون مبدأ يخص التنمية وحماية بيئة الانسان وتأمينها من المخاطر التي تهدد أمن الانسان، والتي شكلت أساس للدبلوماسية البيئية التي جاءت بعد ذلك، وترتب عن هذا المؤتمر انشاء شبكات مراقبة عالمية واقليمية لمراقبة المشاكل البيئية خاصة: *** تلوث البحار * تآكل طبقة الأوزون * تلوث الهواء * الاحترار العالمي.** وتدعما أيضا بمؤتمر - ريو (The Rio Conference) عام 1992، الذي شكل أحد أكبر اجتماعات القمة على الاطلاق (150دولة، 153 رئيس دولة).

[1] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 682.
[2] - نفس المرجع، ص 657.

أما مع بداية القرن الواحد والعشرين فان مسألة تلوث البيئة والاحتباس الحراري، فقد أصبحت مسألة أمنية وتهديد أمني أشد خطورة على البشرية، خاصة في ظل تماطل الدول عن تقليص نشاطها الصناعي والتخلي عن الوقود الأحفوري (خاصة الفحم الحجري)، والعمل على تطوير مواردها من الطاقات البديلة والمتجددة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فشركاتها مسؤولة عن أكثر من 30 % من الانبعاثات، فتلوث الهواء والاحترار العالمي الناتجين عن احتراق الوقود الأحفوري يسببان وفاة أكثر من 7 ملايين انسان سنويا حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2014، وبالتالي فأهم أسباب هذه التهديدات الأمنية مرتبطة بنشاطات الدول الصناعية الكبرى أكثر من أي شيء آخر.

ث- الجريمة المنظمة : تتجسد الجريمة المنظمة في العدد من الأشكال كتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة وتجارة البشر وتبييض الأموال وغيرها، وهي تهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي للإنسان، وتعاني منها الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فتجارة المخدرات تطورت بشكل رهيب جعل من الدول الكبرى عاجزة عن حماية حدودها منها، فالمخدرات المنتجة في أمريكيا اللاتينية تصل للولايات المتحدة وأوروبا بطرق متعددة وكميات كبيرة جداً، وعائداتها تقدر بملايير الدولارات وقدرها بعض الاحصائيات بـحوالي 320 مليار دولار سنويا (عائدات العصابات الروسية 8.5 مليار دولار ، المكسيكية 6.5 مليار دولار ، الايطالية 4.9 مليار دولار).

أما تجارة الأسلحة فقد أصبحت أكثر رواجا وانتشاراً في ظل اتساع رقعة النزاعات في افريقيا وموجة الثورات العربية في الشرق الأوسط، فهي رائجة في وسط وشمال افريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية والجنوبية بشكل رهيب، جعل من الجماعات المتاجرة فيها أقوى من بعض الجيوش النظامية خاصة وأنها أصبحت تتعاون من الجماعات الارهابية في تبادل المصالح والمعلومات للتفوق على الأجهزة الأمنية للدول. أما تجارة البشر فلا تزال منتشرة بشكل كبير في آسيا وافريقيا، كتهريب النساء والأطفال لاستغلالهم في العمالة والدعارة، أو المتاجرة في الأعضاء البشرية وتهريبها للدول الغنية وغيرها.